



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانية البيان التالي:

ان مسلسل الحوادث التي تعرّضت لها قوّات الطوارئ الدولية "اليونيفيل" في الجنوب لم تكن عفوية أو إشكالات عابرة كما وصفها البعض، بل اعتداءاتٍ منظمة ومدروسة قام بها بعض الأهالي نيابةً عن قوى الأمر الواقع المعروفة بحزب الله، كما تبيّن للمرأقبين المطلعين على خفايا الأمور.

فقوّات "اليونيفيل" موجودة على أرضنا منذ أكثر من ربع قرن ولم تتعرّض يوماً لاستفزازاتٍ عنيفة كالتي شهدناها خلال الأسابيع الماضية، حيث اتخذت طابعاً صدامياً ضد القوّات الفرنسية بنوع خاص، بدأت بإغلاق الطرق أمام دورياتها، ورشقها بالحجارة، وتحطيم زجاج آلياتها العسكرية، وانتهت بنزع سلاح عناصرها الذي يُعتبر قمة الإذلال في القانون العسكري.

لذلك نعتقد كغيرنا بأن هذه الأحداث غير بريئة وغير معزولة عن إطارها المحلي والإقليمي، لا بل هي مرتبطة من حيث المكان والزمان بالتطورات السياسية المت sarعة الجارية في المنطقة، أي، ١ - بالعقوبات على إيران حيث لعبت فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة دوراً طليعياً في فرض تلك العقوبات، ٢ - وبالمحكمة الدولية التي ستعقد جلسها العلنية للمرة الأولى في ١٣ الجاري لتعطي صورة واضحة عن سير المحاكمة ومسارها، ٣ - وبقرار التجديد لقوّات "اليونيفيل" في أواخر شهر آب المقبل، هذا إضافة إلى التعزيزات العسكرية واللوجستية المكثفة التي تقوم بها قوى الأمر الواقع في جنوب اللبناني وشماله وغيرها من المناطق اللبنانية تحسباً لإندلاع حربٍ إقليمية مرقبة.

واللافت للنظر هو أن هذه الأحداث كشفت هزة السلطة اللبنانية والمجتمع الدولي على حد سواء امام قوى الأمر الواقع المسيطرة على الأرض؛ فال موقف اللبناني الرسمي كان باهتاً ومتراجعاً وبمهما إجمالاً، والموقف العسكري جاء بالطبع على صورة الموقف السياسي، فمارس سياسة غضّ النظر على طريقة "النعامنة" وتحولت قوة الجيش من فريق داعم للقوات الدولية بحسب منطق القرار ١٧٠١ إلى فريق متفرق على الأحداث، أو مصالح في أحسن الأحوال. أما الموقف الدولي فكان أكثر ميوعة من الموقف اللبناني، فاكتفى بإجراء الاتصالات لتطويق "الإشكالات"، وبعبارات الإستنكار والإستهجان، واقصى ما نتوقعه هو إما التهديد بسحب قواته من الجنوب، وإما اللجوء إلى مجلس الأمن لإصدار قرار جديد يضاف إلى عشرات القرارات السابقة، أو الإكتفاء ببيانٍ إنشائي يندد فيه بما حصل، ويطلب بحماية قواته وتأمين حرية تحركها ضمن نطاق عملها، داعياً الجميع إلى وجوب إحترام القرار ١٧٠١، لاحظ وجوب.

نعتقد أن المجتمع الدولي نجح حتى الآن في دوره الإجتماعي لجهة تقديم المساعدات الغذائية والطبية للشعوب المنكوبة، وفشل في دوره السياسي، والبراهين كثيرة: النظام الليبي بقي صامداً على عرشه لأكثر من أربعين عاماً على الرغم من العقوبات الصارمة التي فرضت عليه!! وكوريا الشمالية حصلت على القبلة النموذجية غير آبهة بالعقوبات والقرارات الدولية!! والحضار الاقتصادي الذي فرض على النظام السوري زاده شراسة في التعامل السلبي مع جيرانه من لبنان إلى العراق إلى غزّة!! والعقوبات الأخيرة على إيران لن تمنعها من الإستمرار في تخصيب اليورانيوم وصولاً إلى السلاح النووي!!!

و عليه نرى ان المجتمع الدولي لم يبق أمامه سوى خيارٍ لا ثالث لهما، هذا إذا أراد الحفاظ على هيبته المتآكلة، الأول، إصدار قراراتٍ قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، والثاني التوقف عن إصدارها إذا كانت ستبقى حبراً على ورق.

لَبَّيْكُ لِبَنَان
أَبُو أَرْز

في ٩ تمّوز ٢٠١٠.